مطالبات بلجنة لتحديد الأسعار عقب إلغاء «نسبة الزيادة»

عقاريون: بعض الإيجارات زادت 60 في المئة بأبوظبي

تلقت أعداد كبيرة من المستأجرين في إمارة أبوظبي رسائل تفيد بزيادة الإيجار مع تجديد العقد، ووصلت بعض نسب الارتفاعات إلى 36 في المئة بحسب ما ذكرت صحيفة الإمارات اليوم.

وقال مستأجرون إن ملاكاً أبلغوهم بأنه ستتم زيادة القيمة الإيجارية السنوية لوحداتهم السكنية بنسب تتراوح بين 10 و36 في المئة، بينما أكد مستأجرون آخرون أن ملاكاً آخرين تعهدوا بعدم رفع القيمة الإيجارية مدة عام على الأقل، وذلك في أعقاب قرار إلغاء زيادة القيمة الإيجارية للوحدات السكنية في أبوظبي، وتركها للعرض والطلب.

وأوضح وسيطان عقاريان أنهما تلقيا طلبات من ملاك لزيادة الإيجارات بنسب تصل إلى 60 في المئة، بينما فضل ملاك آخرون تأجيل القرار إلى حين دراسة السوق.

من جهته، طالب خبير عقاري بتشكيل جهة رسمية تضم ممثلين عن الحكومة وخبراء من القطاع الخاص تتولى تقدير القيم الإيجارية في أبوظبي وفقا للمناطق، مثلما هو متبع في العديد من دول العالم، بحيث يكون معروفاً للملاك والمستأجرين القيم الإيجارية لمواجهة الزيادات العشوائية، ما يقلل النزاعات الإيجارية ويوطد العلاقة بين الطرفين.

وكان المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي أصدر قراراً في 21 نوفمبر الماضي بشأن عقود إيجار الأماكن، تضمن إلغاء نسبة الزيادة السنوية البالغة 5 في المئة، اعتباراً من 10 نوفمبر الماضي.

وقالت أحلام الوتيدي، إنها تسكن في منطقة النادي السياحي بأبوظبي في بناية منذ أكثر من 10 سنوات، وإن المالك ظل ملتزما بزيادة القيمة الإيجارية بنسبة 5 في المئة خلال السنوات الماضية، إلا أنها فوجئت به يبلغها بأنه قرر رفع القيمة الإيجارية من 55 ألف درهم إلى 75 ألفا، بزيادة تفوق 36 في المئة.

من جانبه، أفاد أحمد محمد، الذي يسكن في منطقة الكرامة، بأن المالك أبلغه بأنه سيرفع القيمة الإيجارية السنوية من 63 إلى 83 ألف درهم، بزيادة 31 في المئة، وذلك قبل ستة أشهر كاملة من انتهاء العقد، موضحا أن المالك أشار إلى أنه أبلغه مبكرا حتى يستعد للزيادة أو يبحث عن مكان آخر.

من جهته، قال الوسيط العقاري، أكرم البستاني، إن ملاكاً أبلغوه بأنهم عازمون على زيادة الإيجارات بنسب متفاوتة تبدأ من 10 في المئة، وتصل إلى أكثر من 50 في المئة، بينما فضل آخرون عدم تطبيق أي زيادة والإنتظار لدراسة أوضاع السوق أولا.

من جانبه، قال الخبير العقاري، الرئيس التنفيذي لشركة «تسويق» للتطوير والترويج العقاري، مسعود العور، إنه لابد أن يتم النظر إلى القطاع العقاري بنظرة شمولية وليس جزئية فقط، موضحاً أن السنوات الخمس الماضية شهدت هبوطاً في أسعار العقارات، وتدخلت الحكومة مرات عدة لإحداث التوازن المطلوب في السوق.

وأوضح أن ضخ الحكومة المليارات في الاقتصاد لإيجاد وظائف وتطوير البنية التحتية ودعم أنشطة الخدمات، مثل السياحة والصناعة، لابد أن ينعكس على العقارات وعلى قيم الإيجارات، فيحدث ارتفاع بها، خصوصا الإيجارات القديمة.

ارتفاع الايجارات في أبوظبي

أكد أن 92 في المئة من القرارات الاقتصادية تم تنفيذها

العساف: 20 في المئة نمو التجارة البينية بين دول الخليج

قال وزير المالية السعودي الدكتور إبراهيم العساف إن الاستثمار بين دول مجلس التعاون الخليجي شهد ارتفاعات كبيرة، موضحاً أن انتقال مواطني دول مجلس التعاون بين دول المجلس والعمل في تلك الدول شهد حركة واسعة، في الوقت الذي يحظون فيه بتغطيتهم التأمينية، وهو الأمر الذي ساعد بشكل عام على الانتقال.

وأضاف العساف «التجارة نمت بشكل كبير، بمعدلات تصل إلى 20 في المئة بين دول مجلس التعاون»، بحسب صحيفة «الشرق الأوسط» السعودية.

إبراهيم العساف

وأوضح العساف أن الجوانب الاقتصادية حظيت بنصيب الأسد من اجتماعات دول مجلس التعاون، مشيراً إلى أن العنصر الاقتصادي هو دائماً من أهم العوامل التي تربط دول مجلس التعاون.

وقال الوزير العساف إنه رغم كون بعض القرارات غير ظاهرة للعيان، فإن هناك قرارات كثيرة جدا صدرت وطبق معظمها في الجانب الاقتصادي، لافتاً إلى أن تقرير الجنة لمراجعة للقرارات الاقتصادية يكشف عن تطبيق كامل لنحو 92 في المئة، من القرارات، التي أقرتها الاجتماعات لدول مجلس التعاون، مؤكداً وجود قرار أو قرارين لم يطبّقا حتى الآن فقط.

السودان يستهدف جذب 3 مليارات دولار استثمارات أجنبية في 2014

قال وزير الاستثمار السوداني مصطفى عثمان امس إن السودان يستهدف جذب ثلاثة مليارات دولار استثمارات أجنبية في ميزانية 2014.

وذكر الوزير أن بلاده تسعى لأن يكون القطاع الزراعي المقصد الأول للاستثمارات الجديدة.

وأضاف عثمان قائلا لرويترز على هامش الملتقى العربي للاستثمار «السودان يسعى لزيادة الاستثمارات الأجنبية ثلاثة مليارات دولار خلال موازنة 2014 التي تبدأ في يناير المقبل.

سنركز على القطاع الزراعي في 2014 بحيث إذا لم يكن الأول في جذب الاستثمار فقطعا سيحقق تقدما كبيرا.»

وأضاف أن القطاع الزراعي استحوذ على 15 في المئة من الاستثمارات الأجنبية في 2013.

تعلن عن نتائج تقرير لمركز دبي المتميز لتقييم البصمة الكربونية

العلياك: «دو» تلتزم بالمساهمة في دفع عجلة التحول إلى مستقبل أكثر اخضراراً

جددت شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة «دو» تأكيدها على الالتزام بتبني ممارسات الاستدامة من خلال إعلانها عن نتائج أول تقييم للبصمة الكربونية الناتجة عن عملياته من خلال التعاون مع مركز دبي المتميز لضبط الكربون لتقييم وتوثيق البصمة الكربونية الخاصة بالشركة.

وقد ساعد هذا التعاون «دو» على قياس تأثيراتها على البيئة المحيطة بها ووضع استراتيجية ترمي إلى الحد من الانبعاثات الكربونية بما يتماشى مع الاستراتيجية الوطنية للاقتصاد الأخضر في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وقال المهندس عبد الهادي العلياك نائب الرئيس لإدارة الأصول والخدمات المؤسسية في «دو» أن الشركة تلتزم بالمساهمة في دفع عجلة التحول إلى مستقبل أكثر اخضرارا للشركة وللمجتمع والدولة وذلك تنفيذا للاستراتيجية الوطنية للاقتصاد الأخضر في دولة الإمارات.

وأضاف أن الاستدامة تأتي في صلب أولويات الشركة حيث يساهم هذا التقييم المفصل في مساعدتها على تحديد المجالات التي يمكنها من خلالها تحقيق تحسن أكبر في مستوى خفضها للانبعاثات الكربونية بشكل استراتيجي من خلال مبادرات عدة بدأتها بتركيب حلول ذكية لإدارة الطاقة في محطات الإرسال التابعة للشركة وكذلك افتتاح محطات تعتمد بشكل كامل على الطاقة الشمسية وهذا يمثل خطوة إيجابية لها على طريق الاستدامة.

■ عبدالهادي: الشركة تستخدم نتائج التقرير لتحسين مؤشرات التوعية

وأشار عبدالهادي إلى أن «دو» سوف تستخدم نتائج هذا التقرير كمؤشرات أداء رئيسية لتحسين مستوى الأداء والتوعية والتشجيع على اتخاذ خطوات وقائية تعزز جهودها في مجال الاستدامة مستقبلا.

وأوضح انه تم وضع تقرير تقييم وتحليل انبعاثات الغازات الدفيئة الناتجة عن عمليات «دو» خلال العام الماضي استنادا إلى ثلاثة معايير وذلك على النحو الذي يحدده بروتوكول الغازات الدفيئة الخضراء حيث تم حساب الحد الأساسي للانبعاثات الإجمالية في العام بما يعادل 248 ألفا و553 طن من ثاني أكسيد الكربون وهذا يمثل حوالي 0.5 في المائة من مجمل الانبعاثات في إمارة دبي و 0.12 في المائة من إجمالي الانبعاثات في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وقال أن التقرير قد تطرق لمختلف الأنشطة والانبعاثات الناتجة عن عمليات «دو» في المرافق التقنية والتجارية التابعة للشركة في إمارات الدولة. ويمثل النطاق 2 أغلبية انبعاثات دو بنسبة 89 في المائة وهي الانبعاثات الناتجة عن الكهرباء التي يتم استهلاكها بما فيها الكهرباء في محطات الإرسال ومراكز البيانات.

أما انبعاثات النطاق 1 فيمثل الانبعاثات الناجمة عن أسطول سيارات «دو» ومولدات الديزل والانبعاثات من غازات التبريد والتي لا تزيد عن 11 في المائة.

«غرفة دبي» تناقش تطوير دور مكاتبها الخارجية في الترويج لبيئة الأعمال بالإمارة

استعرضت غرفة تجارة وصناعة دبي في اجتماع في مقرها مع ممثلي مكاتبها التجارية الخارجية سبل تطوير أداء ونشاط المكاتب بما يخدم بيئة الأعمال في دبي والأهداف الاستراتيجية الموضوعة لهذا المكاتب.

حضر الاجتماع السنوي الذي ترأسه حسن الهاشمي مدير إدارة العلاقات الخارجية في غرفة تجارة وصناعة دبي ممثلو مكاتب الغرفة في العاصمة الأذرية باكو والعاصمة الأثيوبية أديس أبابا حيث جرى البحث في التقدم الذي حققته هذه المكاتب والتحديات التي تواجهها وتبادل الأفكار حول أفضل الحلول لتعزيز أداء المكاتب وتمكينها من الترويج لدبي وبيئة أعمالها بالشكل الأمثل وبالتالي استقطاب المزيد من الشركات إلى الإمارة وتعريف مجتمع الأعمال بدبي بالفرص الاستثمارية في هذه الأسواق الواعدة.

غرفة دبي تناقش الترويج لبيئة أعمالها

وأشار الهاشمي إلى أن هذا الاجتماع يهدف لوضع خطط عملية واستراتيجية للعام المقبل ومواكبة التطور الذي تعيشه دبي خاصة مع فوزها مؤخرا باستضافة معرض اكسبو 2020 وما يعنيه ذلك من إقبال متزايد بين الشركات الخارجية على القدوم إلى دبي وتأسيس أعمال لها في الإمارة.

وأضاف مدير إدارة العلاقات الخارجية في غرفة تجارة وصناعة دبي إلى ان المكاتب التمثيلية الخارجية تشكل ركيزة أساسية في استراتيجية الغرفة لتحفيز النمو الاقتصادي وهي الاستراتيجية القائمة على ركيزتين أساسيتين وهما الترويج التجاري الخارجي لدبي وتحسين تنافسية بيئة الأعمال في الإمارة.. معتبراً أن المكاتب تلعب دورا هاما في تعريف الشركات الإماراتية بفرص التوسع الخارجي وجذب شركات هذه الدول إلى بيئة أعمال تنافسية.

وتأتي خطوة افتتاح المكاتب التمثيلية في الأسواق الواعدة والتي يستصل إلى حوالي 20 مكتبا تمثيليا حول العالم لتشكل قيمة مضافة تساعد في تمكين قطاع الأعمال المحلي من الوصول إلى هذه الأسواق بشكل آمن وسريع.

«ميد»: أسواق الإمارات المالية الأفضل أداء في المنطقة هذا العام

ذكرت «ميد» أن أسواق الإمارات المالية كانت الأفضل أداء في المنطقة خلال العام الحالي، وقالت إن ارتفاع مؤشر سوق دبي المالي بنسبة 80 في المئة منذ بداية العام هو دليل واضح على أن الإمارة تعافت تماما من أزمة السوق العقاري التي عاشتها المنطقة في 2008 ـ 2009. وأضافت الوكالة أن ارتفاع أرباح الشركات والمعنويات الإيجابية في الإمارة كان الى حد كبير الدافع وراء الأداء القوي للبورصة في دبي، وذلك بسبب الانتعاش في قطاع العقارات وزخم التحضير للفوز في معرض إكسبو 2020.

وفاق أداء سوق دبي المالي جميع البورصات الأخرى في المنطقة هذا العام، في حين كان أداء سوق أبوظبي للأوراق المالية صاحب ثاني أفضل أداء في 2013، كما أشارت «ميد» إلى أن ترقية أسواق الإمارات إلى وضع السوق الناشئة أيضا عززت المزاج العام في أسواق رأس المال.

وأضافت الوكالة أن بنوك الإمارات أمامها مستقبل أكثر إيجابية، وذلك بفضل انخفاض نسبة انكشافها على القروض العقارية، مشيرة إلى أنها مستعدة لتلبية احتياجات بازل.

للمساهمة في دفع أنشطة القطاع محلياً وإقليمياً

«أبوظبي للسياحة»: استضافة مؤتمر سيتريد للسفن السياحية في الشرق الأوسط

دعَت «هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة» إلى استثمار استضافة «مؤتمر سيتريد للسفن السياحية في الشرق الأوسط» للاستفادة من العوائد الاقتصادية الكبيرة التي تتيحها عمليات هذا القطاع، مشيرة إلى أن النجاح في تحقيق ذلك يعتمد على التعاون بين القطاعين العام والخاص على الصعيدين المحلي والإقليمي.

وأوضح محمد الظاهري مدير إدارة السياسات والإستراتيجيات في «هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة» خلال كلمته في المؤتمر المقام لمدة يومين في فندق «روزوود أبوظبي» أن آفاق نمو قطاع السفن السياحية تبدو واعدة، ويمكن تعزيزها من خلال الحوار المتواصل بين كافة الجهات المعنية لتحديد الفرص التي يوفرها والتحديات الواجب معالجتها.

وقال يزودنا مؤتمر «سيتريد للسفن السياحية في الشرق الأوسط» بمنصة مثالية لمناقشة فرص النمو الإقليمية، وبحث التحديات، والخطوات اللازمة لتفاديها. ويتحتم أن تتكامل الجهود الإقليمية لدفع عجلة هذه الطموحات، وجعل منطقة الخليج وجهة مفضلة للسفن السياحية. وعلينا أيضاً توحيد مواردنا التسويقية لتقديم منتجاتنا لشركات السفن السياحية والمسافرين على حد سواء. وبينما ندرك حجم التحديات الراهنة، نثق في الوقت ذاته بقدرتنا على تجاوزها».

وبين الظاهري ان إمارة أبوظبي تولي أهمية كبيرة لقطاع السفن السياحية، حيث تعمل الجهات المعنية على تطوير محطة دائمة للسفن السياحية واستحداث وجهة توقف جديدة في جزيرة دلما بالمنطقة الغربية إلى جانب العديد من الخطط الجاري حاليا وضع اللمسات الأخيرة عليها.

وقال ان «هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة» اصدرت برامج جولات سياحية حرة في أبوظبي بخمس لغات لخدمة زوارها القادمين على متن السفن السياحية ونسعى إلى منح وجهتنا طابعا مميزا تنفرد به من خلال إرشاد الزوار إلى العديد من الجولات والمعالم ومناطق الجذب الرائعة في مختلف أنحاء العاصمة الإماراتية، ومنها جامع الشيخ زايد الكبير وجزيرة ياس ومستشفى أبوظبي للصقور علاوة على المناطق التراثية العريقة».

وأوضح أيضاً أن الهيئة أسست لجنة لتطوير قطاع السفن السياحية في الإمارة والتي تضم عضويتها ممثلين لشركة أبوظبي للموانئ ومرافئ أبوظبي والإدارة العامة للجنسية والإقامة وشركة الإتحاد للطيران ودائرة النقل، على أن تتم توسعتها مستقبلا لتشمل جهات معنية من القطاع الخاص.

وأضاف ان اللجنة ستجتمع شهرياً للعمل على تنمية أنشطة السفن السياحية في أبوظبي والوقوف على الفرص والتحديات وتنشيط قنوات تعزيز الوعي بالوجهة السياحية لدى شركات إدارة وتشغيل السفن وتكثيف الجهود للحصول على حصة أكبر من عملياتها وبرامج رحلات سفنها والتنسيق مع شركائنا في قطاع السياحة بالإمارة لتسويق منتجاتنا وبرامجنا السياحية».

وكشف الظاهري عن تعاون قائم مع الجهات المختصة في دبي والفجيرة ومسقط لإيجاد تنسيق مشترك لدعم قطاع السفن السياحية في منطقة الخليج.

وأضاف سنشارك معاً في جولات ترويجية بمختلف أنحاء المنطقة للتعريف بعوائد ومقومات هذا القطاع بين شركات السياحة ووكلاء السفر ووسائل الإعلام والمسافرين المستهدفين، وتشجيعهم على تجربة السفر على متن السفن السياحية». واكد ان هذه المبادرات ركيزة قوية ولكنها تحتاج إلى متابعة دعمها ورعايتها بصورة صحيحة للوصول إلى أهدافنا.

جانب من المؤتمر